

# النماذج المختلطة

## إعلام السلام الإجتماعي

### نظرية "الالتصاق المتعمد"

### الإمارات نموذجاً

لا يخلو الإعلام الإماراتي من العوار. شأنه شأن الإعلام الأمريكي المتناقض. المبهر. التقدمي المحال إلى الفناء والتدمير ضمن المشروع القومي الأمريكي الذاهب إلى طريق النهاية. يأتي وجه الشبه الإيجابي بينهما في أنسنة الإعلام لصالح المواطن والحكومة في آن واحد مع وضوح الفارق الكبير بين أيديولوجيا القيادة بين قطب العالم الأول ودولة ناشئة لا يشغلها سوى السلام الإجتماعي على أراضيها دون التعرض للآخر سواء كان ذلك قنوات فكرية أو تقييم للقدرات الذاتية، عكس الرؤية الأمريكية تماما والتي تهتم بالرفاهية والسيطرة على مقدرات الآخر ضمانا لسلامها الداخلي. أما عن وجه التشابه السلبي فهو ذاته، في طبيعة سيطرة الحكومة على وسائل إعلامها مع إختلاف الطرق المتبعة، وقد نبهت من قبل على أن الحيادية وحرية الإعلام تشبه مدينة أفلاطون المثالية والبحث عن الفردوس المفقود. ومن الخطأ فهم كلامي على أنه دعوة للحد من الحريات الإعلامية. لكن المقصود أن أنبهك كقارئ أنه لا يوجد حرية إعلام من الأساس، ولن توجد ما دامت السموات والأرض، ولك أن ترفض وتختلف وتظل طيلة حياتك باحثاً عن نموذج تلفيقي

كي تقنع به أوهامك وترضي أفكارك الأسطورية. فالأمر يحتاج إلى مناقشة وبحث، وإن كنت تملك مالا وفيرا، فما عليك إلا فتح قناة إتصال في أمريكا أو إنجلترا، وتخصص بعض البرامج ومساحات زمنية تنكر فيها الهوليكوست أو أن تفعل نفس الفعل في تركيا وتخصص المساحة لإثبات المجازر ضد الأرمن، وإن لم تملك ذلك المال، فجرب أن تفتح فمك على رصيف الشانزليزيه وتصرخ في الناس: أنتم مجتمع كافر وسنحاربكم ونفجركم وستكون هناك سيارات مفخخة كما فعل دعاة الدولة الدينية في مصر... وبعدها بمشيئة الله تعالى أرجو أن تخبرني بما حدث، وأعتقد أنك لن تخبر سوى ملائكة الحساب في قبرك. إن كنا نفهم الحريات على الإطلاق، فهو لقصور في تلقينا للمصطلح ولم نحله للواقع كي نرى نتاج فهمنا. نحن نضرب المثل بحرية الإعلام والمسئولية الإجتماعية ونظام الهيئات وقد ذكرنا من قبل هيئة الإذاعة البريطانية نموذجا محترما، طبقا لمفهومهم للحرية وليس تماشيا مع فهمنا، ورأيناها نموذجا محترما بالفعل. لكن أن أفكر بمنطق الحرية المطلقة، فهذا عوار يقيني في مستوى إدراكي للمعاني. فلكل وطن حساباته الخاصة وطريقته في التعاطي مع الحياة والعلاقات الدولية، ولا يعني هنا مسألة الزيد في طرح تأوهات: أين المرأة والشهامة والإنسانية؟ ولست معنيا أيضا ما إذا كانوا يتعاملون مع القضايا بميكافيلية أو بوداعة ديل كارينجي في تعامله مع الحياة، لأننا في النهاية نتعامل مع واقع معاش سبقه ترسيخ فكري ومشروع وطني اتفق عليه هذا المجتمع أو ذلك، وساروا في الطريق دون

حياد عنه، فحققوا نجاحات مستمرة، حتى وإن كانت نجاحاتهم من وجهة نظرك ساقطة مخالفة لله لأن الآخر لم ولن يفكر بطريقتك حيال مصالحه الشخصية. فهئية الإذاعة البريطانية النموذج والمثال الرائعين. رفضت بتاريخ 2009/11/22 أن تبث إستغاثة غزة أثناء العدوان الإسرائيلي عليها، وكان الخبر كما ورد بالصحف البريطانية:

ذكرت صحيفة تايمز البريطانية أن مناشدة وطنية من أجل جمع التبرعات لإغاثة غزة تمت عرقلة بثها المجاني على التلفاز لأن هيئة الإذاعة البريطانية تخشى أن يضر هذا الإجراء بالثقة في نزاهتها.

وأشارت الصحيفة إلى أن اتفاقا عمره 46 عاما مع الجمعيات الخيرية في الخارج يكفل لها نطاقا زمنيا لمدة دقيقتين في وقت ذروة المشاهدة لبث المناشدات. لكن بي بي سي قالت إن الخشية من تشويه الثقة في تجردها، مقرونة بعلامات استفهام عن توصيل المساعدات، هي التي قادت إلى قرارها بعدم إجازة هذه الاستغاثة.

وأضافت أنه حسب ما هو متفق عليه، إذا لم توافق جميع جهات البث على نقل الاستغاثة، فلن يقدم أحد على بثها. واستغاثة وطنية من هيئة كـ"لجنة الكوارث الطارئة" صاحبة امتياز البث المجاني على الإذاعات الرئيسية تلقى ترحيبا كبيرا وتجمع تبرعات ضخمة.

لكن بالنسبة لمسألة المناشدة من أجل غزة توقفت المباحثات أول أمس عندما لم تتمكن جهات البث من التوصل إلى اتفاق. وهذا

معناه أن اللجنة المذكورة التي تجمع في العادة نحو 10 ملايين جنيه إسترليني في مناشدتها سينخفض مبلغ التبرعات لديها كثيرا إذا لم تبثها عبر وسائل الإعلام.

ونوهت الصحيفة إلى الحساسية الكبيرة التي تشعر بها بي بي سي حيال تغطيتها للشرق الأوسط، لما صدر عن إسرائيل من ادعاء بأن المؤسسة أبدت تحيزا للفلسطينيين، ناهيك عن تحقيق أجرته المؤسسة في تغطية خاصة بها.

ورفضت البي بي سي أمس توجيه اللوم لها على منعها إجازة بث المناشدة. وأصررت مصادر بالمؤسسة على أنها لم تكن الجهة الوحيدة التي لم ترد البث، إشارة إلى محطة بي سكاي بي.

*المصدر: الصحافة البريطانية*

بالطبع نحن كعرب وفي ذلك التوقيت تحديدا، رأينا المسألة من زاوية إعلام العار متحدى الحريات. لكنهم رأوا أن الحرية عدم الإنحياز لفصيل دون فصيل، وقد رأيتها قميص عثمان وشعرة معاوية في تصرف كل فصيل كما خطط ورسم، وليس لما تمنى وحلم. فالرابحون من خططوا ودبروا ودرسوا عن جهد وجد وليس عن وهم وحلم بعيد المنال. لذا فالعوار ليس في الإعلام بل يكمن في عدم فهمي الخاص لطبيعة الإعلام وتعريفاته وطريقة التفكير المبتكر والمتجدد. فإذا ما انتهجنا نهج أوتوجروت في تعريف الإعلام، كان فعل هيئة الإذاعة البريطانية محترما مراعيًا لمفهوم الحريات

ومنحته جائزة الانصاف الكبرى إن كنت أملك منح الجائزة. أما إذا ما تناولنا الموقف من وجهة نظر تعريف الدكتور إبراهيم إمام، فإن الفعل حقا شائن ومدلس، أما إذا ما تناولناه من خلال تعريفي الخاص للإعلام، فنحن بصدد عجز مؤكد في طريقة تفكيرنا وواقع الممارسة في حل الأزمات. ومن هذا المنطلق أرى تماما أن العوار في الإعلام الإماراتي فضيلة الفضائل وممارسته ضمن الإطار الشامل للمشروع الوطني النهضوي هناك مندوحة كبرى إذا ما فكرت بطريقة القيادة السياسية والمواطنين هناك، فطبقا لمفهوم سقراط للإعلام والتأكيد على المصادقية، فإن ذلك النموذج الهادئ تماهى تماما مع المشروع الكلي في التنمية البشرية والسلام والأمن الإجتماعي هناك. بمعنى أن المواطنين يشعرون كما في الإعلام الأمريكي، بأن المطروح عبر وسائل الإعلام، ممارس في الواقع العملي، وعائد عليهم بملامسة أثره.

لكل مشروع في الوجود نواقصه، وقد رصدت من قبل ضمن "الفضائيات العربية الطريق إلى الجهل" مسالب الإعلام الإماراتي. منها على سبيل المثال: تكريس فكرة "الإلتصاق المتعمد" وهي فكرة في غاية الخطورة على أي وطن، حتى وإن أثمرت مؤقتا هدوءً نسبيا وسلاما داخليا. تقوم هذه الفكرة على أن الخطاب الإعلامي الإماراتي، يحيل جميع مشكلات الوطن والمواطنين إلى شخص الحاكم، الذي يعمل جاهدا ويسرع في التنفيذ للتعامل مع المشكلة مما كرس فكرة الإلتصاق المتعمد. الإلتصاق بالمسئولين وعلية القوم في حل المشكلات العامة أو الجماعية وحتى الخاصة منها،

وذلك الفعل الذي ربما يشताقه الكثيرون ويتمنون أن يعيشوه في أوطانهم، يحيل الإنسان إلى طفل لن يبلغ الفطام إذا ما إستمر الالتصاق. فهناك خطورة حقيقية من عدم دفع الناس إلى المشاركة فى مشكلات الوطن، فيتحول المواطن إلى متلق سلبي كسول عقليا حيال مثل تلك القضايا التى يعلم مسبقا أن هناك من ينوب عنه. ربما يتخيل البعض أن دعوة المشاركة هذه تحملنا إلى عالم التوترات والخوف على المستقبل. لكن التفكير المنهج الهادئ. القادر على طرح المشكلة على مائدة الجمع، يستحيل أن يتحرك على مسارات عشوائية متوترة. فالنموذج الإماراتي نموذج مختلف تماما عن السائد فى الغرب وفى بلادنا العربية، وأظنه نموذجا متفردا وذلك لكونه مخطط بعناية ومدروس بدقة طبقا لنظام الحكم فى الدولة ويحمل مصداقية كبيرة بين المصطلح والإجراء. ورغم تلك الرؤية التى إستقر عليها المجتمع الإماراتي، إلا أن الإلتصاق المتعمد يشير إلى خطورة تحويل المواطن إلى ذلك اللامنتمي إلا لذاته، فيكتم بإرادته صوته وعقله ويحرم على نفسه التفكير. فحينما تسير جميع وسائل الإعلام على مسارات النهضة والتنمية والخير والرفاهية والشكر والامتنان لشخص الحاكم والحكومة، دون شاردة انتقاد أو واردة شكوى من خلل ولو جزئي فى النظام، فهو عين دليل الحكم المنهج على سلطوية وسائل الإعلام، وهنا يحيل الصمت المانع للنقد الذاتي، المواطنين إلى شخوص لامنتمين للوطن، بقدر انتمائهم للشخص الذي يحقق مصالحهم الذاتية وهو انتماء به خطورة حقيقية على مثل تلك الأنظمة حتى ولو كان

التطور فى مثل تلك المجتمعات غير مسبوق، فثمة فارق جوهري بين الانتماء للأرض والتاريخ والتراث والموروث وما بين الانتماء لشخص زائل. وحتمية تحول الرسائل الإعلامية جاهرة ومعدة مسبقا فى مثل تلك الأنظمة التى لن تخرج رسائلها عن "مات الملك... عاش الملك" فتصبح فكرة المقاومة معدومة والذاتية كفيلة بتبني أي نظام يحقق أنانيته المفردة التى تكونت طبقا لمعطيات تلك الأنظمة. فى حالة تدعونا إلى الإستغراب من محاولة استنساخ نماذج غربية مشوهة ومحفوظة بالخطورة رغم ظهورها بمظهر المتفوق حضاريا، فالإعلام الإماراتي فى أحسن أحواله يغرد داخل سرب الإرتجال والعبث العربي، لكنه ارتجال منظم ومغلف بأطر إنسانية ونهضوية مجتزئة من المفهوم الحقيقي للمسئولية الإجتماعية وقد تعرضت لتلك الظاهرة فى دراسة سابقة عن محطة ناشيونال جرافيك أبو ظبي كنموذج محترم للمسئولية الإجتماعية، إلا أنه أيضا لم يخرج عن دائرة الإجتزاء والإلتصاق المتعمد حفظا لماء وجه الحكام وترضية لتكليم الأفواه بإرادية وخنوع متكامل وعن طيب خاطر للامنتمين إلا لذاتيتهم المفردة. قد يغضب البعض ويعتبر تلك الرؤية دعوة للتمرد. لكن الراصد الحقيقي لكافة وسائل الإعلام فى ذلك النظام سيكتشف من خلال مفهوم علم التلقي وأيضا تحليل مضمون ووسائلهم الإعلامية ما هو أخطر مما رصدت. فالحرية ليست فى الإفتتاح المادي وحده طبقا لمفهوم معاوية "مالم ينازعونا فى الأمر" فمباح كل شئ. فإن كانت هذه النظرية قد حفظت الحكم لبني أمية، فحتما سيستطيع الإلتصاق المتعمد

المحافظة على الحكم هناك. فالتقدمية المادية دون الفكرية والحرية  
المحفوظة بأطر التخويف والممارسات الأمنية، مقدمات نار ستأكل  
جل التطور والتقدم فى لحظة خاطفة.